

أولاً: ملخص

يبلغ عدد الأطفال في سن المدرسة في إسرائيل 1.6 مليون طفل، يذهب ربعهم تقريباً إلى مدارس عامة منفصلة تماماً عن المدارس التي يتعلم فيها أبناء أغلبية السكان. هؤلاء الأطفال الذين يتعلمون في النظام المدرسي الموازي هم أبناء المواطنين الإسرائيليين ذوي الأصول العربية الفلسطينية. وهناك بون شاسع من حيث الجودة بين هذه المدارس وسائر المدارس العامة التي يذهب إليها أبناء اليهود الإسرائيليين الذي يشكلون أغلبية السكان في إسرائيل؛ فمدارس أطفال العرب الفلسطينيين كثيراً ما تكون مكتظة بالتلاميذ، وليس بها العدد الكافي من المدرسين، ومبانيها رديئة وتعاني من تردي مستوى الصيانة، إن وجد فيها أي نوع من الصيانة أصلاً، ولا توفر هذه المدارس من المرافق والفرص التعليمية ما توفره المدارس الأخرى للأطفال الإسرائيليين. ويتناول هذا التقرير التمييز الذي تمارسه إسرائيل ضد الأطفال العرب الفلسطينيين من مواطنيها فيما يتعلق بضمان الحق في التعليم.

ينقسم نظام التعليم المدرسي الذي تديره الحكومة الإسرائيلية إلى شقين منفصلين، أحدهما للأطفال اليهود الإسرائيليين والآخر للأطفال العرب الفلسطينيين. ويتجلى التمييز ضد أطفال العرب الفلسطينيين في كل جانب من جوانب هذين النظامين؛ وقد أقرت سلطات وزارة التعليم بأن متوسط ما تتفقه الوزارة على التلميذ في المدارس العربية أقل من متوسط الإنفاق على التلميذ في المدارس اليهودية. كما أن مدارس الأغلبية تحصل على تمويل إضافي من الدولة ومن الجهات الخاصة بدعم من الدولة تحت بند الإنشاءات والبرامج الخاصة من خلال أجهزة حكومية أخرى. والخلاصة أن الفجوة هائلة حقاً بأي مقياس تضعه السلطات الإسرائيلية.

ويتناول هذا التقرير أوجه التفاوت بين النظامين التي يتبين جانب منها من خلال الرجوع إلى الإحصائيات الرسمية؛ ثم يتحقق التقرير من سلامة هذه النتائج ويستكملها بمضاهاتها بنتائج الزيارات الميدانية التي قامت بها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" لست وعشرين مدرسة من مدارس النظامين، والمقابلات التي أجريتها مع الطلبة والآباء والمدرسين والإداريين وسلطات التعليم الوطنية.

تتسم الفصول في مدارس العرب الفلسطينيين بارتفاع أعداد التلاميذ وانخفاض أعداد المدرسين بالمقاييس إلى مدارس اليهود، بل إن بعض الأطفال العرب يضطرون للسفر لمسافات طويلة للوصول إلى أقرب مدرسة لبيوتهم. كما يوجد تباين صارخ بين مدارس العرب والنظام المدرسي السائد من حيث النقص الدائم في المرافق التعليمية الأساسية مثل المكتبات وأجهزة الكمبيوتر ومختبرات العلوم بل حتى المساحات المخصصة للأنشطة الترفيهية، فلم نجد مدرسة عربية واحدة بها مرافق مخصصة مثل معامل تركيب الأفلام أو قاعات المسارح التي وجدناها علامة مميزة في بعض المدارس اليهودية التي قمنا بزيارتها. ومن ناحية أخرى نجد أن الأطفال المعاقين من العرب الفلسطينيين يتعرضون للتمييز بشدة حيث لا يوجد غالباً مدرسون متخصصون في التربية الفكرية (أي تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة) ولا المرافق المطلوبة لهذا اللون من التعليم في مدارس العرب، على الرغم من وجود برامج خاصة للتربية الفكرية في غاية التطور في مدارس اليهود.

وفي كثير من المجتمعات لا توجد مدارس للأطفال الذين يبلغ أعمارهم ثلاث وأربع سنوات على الرغم من وجود تشريعات تقضي بضرورة إنشاء مثل هذه المدارس وإلحاق الأطفال

بها، وتنعكس هذه المشكلة في عدم كفاية إنشاء دور الحضانة لأطفال العرب الفلسطينيين في كثير من أنحاء إسرائيل، خصوصاً في النقب. وفي مقابلة أجريناها مع رجل من البدو في بلدة بدوية معترف بها قال الرجل "ابنتي عمرها خمس سنوات، وكنت أعتقد في العام الماضي بناء على وعد يوسي سريد (وزير التعليم السابق) أنها ستذهب إلى حضانة (حكومية)، ولكن لا توجد أي حضانة هنا"¹.

ويمثل حظر إنشاء المدارس في بعض المجتمعات العربية الفلسطينية، الذي فرض في إطار السياسات الحكومية للضغط على السكان العرب الفلسطينيين لإجبارهم على مغادرة بعض المناطق، عقبة هائلة أمام الأسر التي لديها أطفال، بالإضافة إلى أنه يحرم العديد من الأطفال من حقهم في التعليم. كما تؤدي رداءة المرافق المدرسية والاضطرار إلى السفر مسافات طويلة للوصول للمدارس إلى تسرب الأطفال من النظام التعليمي نهائياً بمعدلات مرتفعة جداً.

ويعطي النظام التعليمي أولوية متأخرة لتدريب المدرسين للعمل بالمدارس العربية، ويوفر قدراً محدوداً من البرامج التنشيطية للمدرسين الموجودين بها بالمقارنة بما يتم بصورة روتينية في النظام المدرسي الذي يخدم الأغلبية. ويتسم المدرسون العرب الفلسطينيون عموماً بانخفاض مؤهلاتهم ورواتبهم عن أقرانهم من غير العرب الفلسطينيين، كما أن الحوافز المالية المقدمة للمدرسين المعيّنين في المناطق الأكثر حرماناً، مثل بعض أجزاء النقب، أقل مما يقدم للمدرسين في المدارس اليهودية التي تصنف على أنها في مواقع تعاني من الصعاب، كما يتسم تدريب المدرسين في مجال التربية الخاصة للعمل بالمدارس العربية بالقصور إلى حد كبير.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الإعاقة بين العرب الفلسطينيين، فإن نسبة ما تتفقه وزارة التعليم في مجال التربية الخاصة على دمج التلاميذ ذوي المتطلبات التعليمية الخاصة مع باقي التلاميذ العاديين، وعلى خدمات التربية الخاصة ومدارسها من أجل أطفال العرب الفلسطينيين أقل مما تتفقه على أطفال اليهود. ويقول والد طفل معاق "لقد طالبنا بدعم خاص منذ سنوات طويلة، وكنا نذهب دائماً إلى وزارة التعليم فيخبرنا المسؤولون بأن نتوجه إلى السلطات البلدية المحلية، فإذا ذهبنا إليها لا نحصل على شيء"². وتعاين مدارس التربية الخاصة العربية من ندرة الأخصائيين المدربين مثل الأخصائيين النفسيين وأخصائيي علاج عيوب النطق. وليس أمام الأطفال العرب الفلسطينيين الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدارس العادية إلا الاختيار بين حفنة صغيرة من المدارس، وغالباً لا توجد إلا مدرسة عربية واحدة في البلد للأطفال المصابين بإعاقة معينة، فيضطر كثير من أولئك الأطفال إما إلى السفر مسافات طويلة كل يوم، وإما إلى الذهاب إلى مدرسة يهودية على مقربة من بيوتهم إذا كان ذلك متاحاً لهم. ولكن مدارس التربية الفكرية اليهودية ليست معدة لخدمة التلاميذ العرب الفلسطينيين، فعلى سبيل المثال نجد أن أخصائيي علاج عيوب النطق في بعض المدارس التي تضم تلاميذ فلسطينيين ويهوداً مصابين بإعاقات سمعية لا يتكلمون العربية، ومن ثم يصبح الخيار الوحيد أمام بعض الأسر هو أن يبقى أطفالهم المعاقون في البيت ولا يذهبون إلى أي مدرسة.

ويدرس التلاميذ العرب الفلسطينيون مقررات عربية تضعها الحكومة عن طريق تعديل المقررات الموضوعية أصلاً للمدارس العبرية، بحيث أن الموضوعات المشتركة تعد دون مشاركة من الجانب العربي الفلسطيني أو بمشاركة محدودة جداً، وتترجم بعد نشر المادة باللغة العبرية بسنوات. وتخصص الحكومة موارد غير كافية لوضع مواد خاصة بالتعليم العربي وحده. وحتى عام 2000 لم يكن هناك أي مناهج عربية للتربية الخاصة، ولم تكن هذه

المناهج موجودة في أي مدرسة من مدارس التربية الخاصة التي زارتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان". ويوضح أحد أخصائيي علاج عيوب النطق ذلك بقوله "إننا نعد منهجنا بتعديل المناهج الموجودة في المدارس العادية ونحاول أن نجعلها أسهل على التلاميذ".³ ويجد المدرسون العرب الفلسطينيون أن الخيار المتاح أمامهم فيما يتعلق بالكتب المدرسية والمواد التعليمية أقل بكثير مما هو متاح للمدرسين اليهود.

ومن ناحية أخرى نجد أن محتوى المناهج كثيراً ما ينقّر التلاميذ والمدرسين على حد سواء؛ ففي حصص اللغة العبرية، مثلاً، يطالب التلاميذ العرب الفلسطينيون بدراسة نصوص دينية يهودية تتضمن نصوصاً من كتابات علماء "التناخ" (الكتاب المقدس عند اليهود) وعلماء التلمود، وتأتي هذه المواد ضمن المقررات الإلزامية في امتحانات القبول في الجامعة التي تعقد في نهاية الدراسة الثانوية. وتصف إحدى مدرسات اللغة العبرية في مدرسة ثانوية عربية رد فعل تلاميذها بقولها: "بعض الأطفال يعتبرون المادة مفروضة عليهم، مما يصعب على المدرس أن يحفزهم على المذاكرة؛ فالمادة لا ترتبط بالطفل العربي عموماً... ولكن بسبب امتحان القبول في الجامعة يتعين علينا تغطية هذه المادة".⁴ كما عبر لنا التلاميذ والمدرسون العرب الفلسطينيون عن رغبتهم في دراسة المزيد من أعمال الكتاب الفلسطينيين والمزيد عن تاريخ فلسطين. وقد أدخلت وزارة التعليم مؤخراً بعض الإصلاحات الإيجابية على بعض المناهج العربية، منها مناهج التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية، إلا أن الكثير من هذه التعديلات لم يتم تطبيقه بصورة كاملة بسبب نقص الكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية.

ويؤدي التمييز على كل المستويات في النظام التعليمي إلى استبعاد نسبة متزايدة باطراد من أطفال العرب الفلسطينيين خلال تدرجهم في المراحل الدراسية، أو إلى حرمان المثابرين منهم من فرص التعليم العالي. وتشبه العقبات التي تواجه الطلبة العرب الفلسطينيين منذ مرحلة الحضانة وحتى الجامعة سلسلة تشبه سلسلة من الغرابيل التي تزداد تقوبها ضيقاً على نحو مطرد؛ ففي كل مرحلة يؤدي النظام التعليمي إلى استبعاد نسبة من الطلاب العرب الفلسطينيين تفوق نظيرها من الطلاب اليهود. فالأطفال الذين يحرمون من الالتحاق بالحضانة يكون مستواهم في المدرسة الابتدائية دون مستوى من ذهبوا للحضانات، كما ترتفع بشدة نسبة تسرب الأطفال من المدارس ذات الأبنية المتداعية والبعيدة عن بيوتهم والفقيرة في الموارد. وقد ذكر أحد مديري المدارس لمنظمة "مراقبة حقوق الإنسان" أن الأطفال إذا اختاروا الاتجاه إلى برامج التأهيل المهني فعندئذ يقتصر إعدادهم على العمل في مهن "النجارة وتشغيل الماكينات وميكانيكا السيارات".⁵

وكثير من الطلبة العرب الفلسطينيين الذين قد تكون عندهم طموحات أكاديمية ومهنية في غير هذه الظروف يحرمون من فرصة الالتحاق بالتعليم العالي بسبب نظام الامتحان الموضوع أساساً لمدارس الأغلبية اليهودية، والذي يمثل النقطة التي يلتقي عندها النظامان غير المتكافئين. فالطلبة العرب الفلسطينيون الذين يستمرون في الدراسة يكون أداءهم أسوأ في الامتحانات العامة وخصوصاً في امتحانات القبول في الجامعات، وهي شرط الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية والتقدم للالتحاق بالجامعة. كما يُستبعد آخرون بسبب اختبار "القياس النفسي" الإلزامي، المعروف عامة باختبار الاستعداد، والذي يصفه المعلمون العرب الفلسطينيون بأنه مثقل بالدلالات الثقافية باعتباره ترجمة للاختبار المطروح على الطلبة في المدارس اليهودية. ونتيجة لذلك فإن نسبة غير المقبولين من الطلبة العرب الفلسطينيين الذين يريدون الالتحاق بالجامعة تفوق بكثير نظيرها من الطلبة اليهود المتقدمين للجامعة. وفي العام الدراسي 1998-1999 كان جميع الطلبة الذين حصلوا على أولى شهاداتهم الجامعية من اليهود، عدا نسبة 5.7% فقط.

وتطرح الحكومة الإسرائيلية تفسيرات أخرى مختلفة للتفاوت بين أداء الطلبة اليهود والطلبة العرب الفلسطينيين، منها الفقر والمواقف الثقافية خصوصاً فيما يتعلق بالفتيات. لكن منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" وجدت أنه في ضوء الأمثلة الواضحة على التمييز الذي تمارسه الدولة، لا الفقر ولا المواقف الثقافية توضح بصورة كافية تلك الفجوة القائمة. بل إن البيانات كثيراً ما تتناقض بصورة مباشرة مع الادعاء بأن هذه العوامل وليس التمييز هي جذور المشكلة. كما أن التمييز في التعليم يأخذ صورة دائرية وتراكمية، فعندما تكون فرص التعليم المتاحة لجيل من الأجيال أقل وأضعف مما أُتيح لغيره من الأجيال، فإن أطفال هذا الجيل ينشؤون في كنف أسر أقل دخلاً، ويتلقون العلم على أيدي مدرسين أقل حظاً من التعليم الراقى.

وعلى الرغم من أن أصحاب الدخول المنخفضة من الطلبة اليهود، وخصوصاً المهاجرين الجدد أو السفارد أو المزراحيين،⁶ يواجهون بعض التحديات التي تعترض الطلبة العرب الفلسطينيين فيما يتعلق بالفقر، فإن الحكومة تقدم للطلبة اليهود المحرومين مجموعة من الموارد الرامية لتحسين أدائهم الأكاديمي وحمايتهم من التسرب من الدراسة. وتتضمن الموارد العلاجية والتعزيبية التي تقدم للمدارس اليهودية ساعات دراسية إضافية وبرامج علاجية وإثرائية خلال ساعات الدراسة وبعدها، بالإضافة إلى تعيين أخصائيين مهمتهم التعامل مع مشاكل هروب التلاميذ من المدارس، والإرشاد، وتوفير فرص التعليم المهني.

أما بالنسبة للطلبة العرب الفلسطينيين فإن وزارة التعليم تستخدم وسيلة مختلفة لقياس مدى حرمانهم عن الوسيلة التي تطبقها على الطلبة اليهود، فتقيس احتياجات الطلبة العرب بالمقارنة بغيرهم من الطلبة العرب الفلسطينيين لا الطلبة اليهود. ومن الطلبة العرب الفلسطينيين من يلتحقون ببعض برامج الإثراء والبرامج العلاجية، لكن الطلبة اليهود يتلقون نصيباً أكبر بكثير على الرغم من أن احتياج الطلبة العرب الفلسطينيين لهذه البرامج أشد. وفي عام 2000 أجرى مجموعة من أساتذة الجامعة العبرية دراسة خلصت إلى أن الطلبة اليهود يحصلون على خمسة أضعاف ما يحصل عليه الطلبة العرب الفلسطينيين من التعليم العلاجي.⁷ وهكذا على الرغم مما تقوله الحكومة الإسرائيلية من أن لديها سياسة تشتمل على إجراءات إيجابية للتعامل مع الطلبة المحتاجين، فإن هذه السياسة تستبعد الطلبة العرب الفلسطينيين وتتسم بالتمييز ضدهم.

وقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية إلى حد ما بأن نظام التعليم في المدارس العربية متدن بالقياس لنظام التعليم في المدارس اليهودية؛ فعلى سبيل المثال أبلغت الحكومة الإسرائيلية لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة في عام 2001 بما يلي:

هناك قدر كبير من التفاوت بين الموارد المتاحة للتعليم في القطاع العربي في مقابل القطاع اليهودي. وينعكس هذا التفاوت في شتى جوانب التعليم في القطاع العربي مثل البنية الأساسية ومتوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد وعدد ساعات الإثراء التعليمي، ومدى الخدمات المساعدة المقدمة لهم والمستوى التعليمي للمدرسين المهنيين.⁸

كما أشارت الحكومة في عام 1991 إلى أن الاستثمارات الحكومية لكل تلميذ عربي فلسطيني تبلغ حوالي 60% من الاستثمارات المنفقة على التلميذ اليهودي. وفي العقد الماضي قامت الحكومة بتعيين لجان عديدة للنظر في الجوانب الإشكالية في التعليم، مثل تعليم البدو في منطقة النقب والتعليم الخاص؛ فوجدت هذه اللجان أن هناك فجوات مذهلة في الطريقة التي تعامل بها الحكومة الطلاب اليهود والطلاب العرب الفلسطينيين ووضعت توصيات لعلاج

تلك المشكلة. كما رفعت "لجنة سد الفجوة" التي شكلتها وزارة التعليم تقريراً إلى قيادات الوزارة في ديسمبر/كانون الأول 2000 أشارت فيه إلى هذه الاختلافات الحادة، على الرغم من أن اختصاصاتها الأصلية كانت تنصب على دراسة الفجوات القائمة فيما بين الطلبة اليهود.

وعلى الرغم من وجود هذه الأدلة الدامغة، فلم تغير الحكومة من الطريقة التمييزية التي تدير بها النظام التعليمي، بل إنها تقاعست إلى حد بعيد عن الوفاء بما وعدت به في العقد الماضي من اعتماد مخصصات مالية إجمالية، لا تكفي أصلاً لتحقيق المساواة بين النظامين. ولا يزال تمويل التعليم في المدارس العربية في معظم المناطق لا يتناسب حتى مع نسبة العرب الفلسطينيين بين مجموع السكان، فضلاً عن أن يعالج التمييز الذي ظل قائماً منذ سنوات طويلة.

ويعكس هذا الإهمال الأولوية المتأخرة التي تعطيها الحكومة الإسرائيلية، بل والمسؤولون عن نظام التعليم في المدارس العربية، للطلبة العرب الفلسطينيين، ويبدو أن النظام ذاته لا يكاد يخطر على بال كبار مسؤولي التعليم في التصريحات العامة التي يدلون بها. فعلى سبيل المثال، يبدو أن وزيرة التعليم الجديدة ليمور ليفنات تجاهلت تماماً مسؤوليتها تجاه العرب الفلسطينيين عندما صرحت بأنها تود "ألا يكون هناك طفل واحد في إسرائيل لا يتعلم مبادئ المعارف والقيم اليهودية والصهيونية"، ثم عادت بعد فترة من إدلائها بهذا التصريح لتقول إنها لم تكن تقصد به الأطفال العرب الفلسطينيين.⁹

والأسوأ من ذلك أن بعض مسؤولي التعليم الإسرائيليين تعرضوا للنقد في وسائل الإعلام بسبب تصريحاتهم العنصرية الصريحة؛ فقد ذكر رئيس الهيئة التعليمية للبدو موشي شوحات في حديث مع مجلة "الأسبوع اليهودي" (جويش ويك) أن البدو الذين يشكون من تردي مستويات المعيشة "بدو متعطشون للدماء يجمعون بين عدة زوجات وينجب الواحد منهم 30 طفلاً ويواصلون توسيع مستوطناتهم غير الشرعية بالاستيلاء على أراضي الدولة". وعندما سئل شوحات عن إدخال تركيبات السباكة الداخلية في مدارس البدو أجاب قائلاً "إن البدو وفقاً لثقافتهم يقضون حاجتهم في العراء. إنهم لا يعرفون حتى كيف يستعملون المراض".¹⁰

وقد أشار بعض مسؤولي الحكومة الإسرائيلية في تصريحاتهم لمنظمة "مراقبة حقوق الإنسان" إلى التحسينات التي أدخلت على نظام التعليم في المدارس العربية على مدى ثلاثة وخمسين عاماً منذ نشأة دولة إسرائيل،¹¹ حيث قال يائير ليفين نائب المدير العام ورئيس العلاقات الدولية بوزارة التعليم لمنظمة "مراقبة حقوق الإنسان": "لا أشك في أن الفجوتين – بين الأشكيناز والسفارد، وبين اليهود والعرب – سوف تتلاشيان في غضون ثلاثين أو أربعين عاماً، ومثل هذه الفترة لا تذكر على امتداد التاريخ".¹²

ولكن الأطفال الذين سيندرجون في مراحل النظام المدرسي في إسرائيل خلال الأعوام الأربعين القادمة يحتاجون إلى أكثر من ذلك حسبما يقضي القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ فالمعدلات الحالية لن تسمح لإسرائيل بسد الفجوة بين نظامي التعليم اليهودي والعربي حتى لو اعتمدت مخصصات مالية سنوية متساوية لمدارس النظامين. "وحتى لو حصل كل شخص على نفس النصيب تقريباً في المجتمع وتجاهلنا وجود الفجوة، فإنها لن تنتهي أبداً فيما يتعلق بالظروف المادية للمدارس وعدد الأطفال في الفصل ومهارات المدرسين وتدريبهم"، وذلك حسب قول د. دافنا جولان، رئيس "لجنة سد الفجوة" بالأمانة التربوية بوزارة التعليم، لمنظمة "مراقبة حقوق الإنسان".¹³ وعندما سألت المنظمة داليا سبرينزك، التي تعمل بإدارة

الاقتصاديات والموازنة بوزارة التعليم، إذا ما كانت ترى أن الفجوة بين التعليم في المدارس العربية والمدارس اليهودية يمكن أن تنتهي يوماً ما، أجابت بقولها "صعب جداً. كلا، لا أعتقد ذلك... لكن هذا هو الاتجاه الصحيح؛ إننا نغالي في توقعاتنا بأن بمقدورنا التقدم بسرعة كبيرة في هذا الاتجاه".¹⁴

ويتطلب التعامل مع التأثير التراكمي لحرمان أجيال من المواطنين العرب الفلسطينيين من المزايا التعليمية في إسرائيل أن تتخذ الحكومة الإسرائيلية مبادرات كبرى جديدة. وبتقدير بالذكر أن مبادرات ضخ الأموال مرة واحدة لا تعدو أن تكون إجراءً علاجياً مؤقتاً، وليست علاجاً للمشكلة. كما أن مجرد المساواة في التمويل، حتى لو تحققت، لن تكفي للتغلب على تركة الماضي التي تخلفت عن عدم تقديم المرافق التعليمية المعاونة. إن سد الفجوة يتطلب التمويل، كما يتطلب الإرادة السياسية. وعلى إسرائيل أن تلتزم بتحقيق المساواة بين النظامين في كل جوانب التعليم، وأن تدخل التعديلات الهيكلية الضرورية لتنفيذ هذا الالتزام، وأن ترصد النظام التعليمي لضمان التحقق من ذلك. ومجمل القول إن على إسرائيل أن ترسي مبدأ المساواة ليصبح عرفاً راسخاً في مؤسسات التعليم.

وما دامت الفجوة قائمة، فمن المستبعد أن يشعر العرب الفلسطينيون بشعور المواطنة الكاملة في إسرائيل، وهذا ما عبر عنه تلميذ بالصف الحادي عشر في المرحلة الثانوية إذ قال لمنظمة "مراقبة حقوق الإنسان": "لا يوجد توازن بين ما يمنح (للطلبة اليهود) وما يمنح لنا. لقد أرسلت إلى صديق لي في غزة خطاباً كتبت فيه إننا لكي نحلم ونعمل علينا أن ندفع الثمن، فمن الصعب أن نحقق أحلامنا في هذا البلد، لأنه لا يُعتبر بلدنا. إننا فيه كالضيوف، ولسنا حتى بالضيوف المرحب بهم".¹⁵

ويمثل العرب الفلسطينيون أقلية يعتد بها بين المواطنين الإسرائيليين، حيث يشكلون 18.7% من تعداد سكان إسرائيل ويشكل أطفالهم حوالي ربع عدد الأطفال في سن المدرسة.¹⁶ وينقسم هؤلاء العرب إلى 80% من المسلمين، من ضمنهم البدو وعدد قليل من الشراكسة،¹⁷ وحوالي العشر من المسيحيين، إلى جانب قلة أصغر من الدروز وهم أتباع طائفة دينية موحدة ظهرت في أواخر القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر الميلادي.¹⁸

التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي والوطني

الحق في التعليم حق معترف به عالمياً بموجب القانون الدولي، حيث ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، اللذان تعد إسرائيل طرفاً فيهما، على ضمان حق الفرد في التعليم؛ كما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ضمان هذا الحق. ووفقاً لهذه المعايير القانونية الدولية يجب التمتع بالحق في التعليم بدون أي تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد. كما تنص الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، التي يبلغ عدد أطرافها تسعين دولة والتي صادقت عليها إسرائيل في عام 1961، على أنه إذا استمرت إسرائيل في العمل بالنظامين التعليميين المنفصلين لكل من اليهود والعرب الفلسطينيين فلا بد أن يوفر هذان النظامان نفس مستويات التعليم في ظروف متكافئة.

وعلى الرغم من أن القانون الدستوري الإسرائيلي لا يعترف صراحة بالحق في التعليم فإن لوائح التنفيذية العادية تنطوي بالفعل على هذا الحق.¹⁹ إلا أن هذه القوانين التي تحرم على المدارس ممارسة التمييز لا تحرم ممارستها على الحكومة الوطنية على وجه التحديد. وعلى

المحاكم الإسرائيلية أن تلجأ إلى استخدام هذه القوانين أو استخدام المبادئ الأعم الخاصة بالمساواة لحماية أطفال العرب الفلسطينيين من التمييز في مجال التعليم.

وتشير كلمة "طفل" في هذا التقرير إلى أي شخص يقل عمره عن الثامنة عشرة. ويلاحظ أن تعريف الطفل في المادة رقم 1 من اتفاقية حقوق الطفل هو "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". وتمشياً مع القانون الدولي يعرف القانون الإسرائيلي القاصر بأنه كل من كانت سنه دون الثامنة عشرة.²⁰

منهج التقرير ونطاقه

يستند هذا التقرير إلى بحوث أجريت في إسرائيل في شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2000.²¹ وخلال هذه الفترة زارت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" ستاً وعشرين مدرسة ما بين يهودية وعربية وحضانات ومدارس ابتدائية وثانوية ومدارس تعليم عام وتأهيل مهني وتربية خاصة. وكل هذه المدارس تقريباً مدارس حكومية، ولكننا زرنا أيضاً عدة مدارس شبه خاصة في المناطق التي تلعب فيها تلك المدارس دوراً هاماً في تعليم العرب الفلسطينيين.²² وقد زرنا عدداً من المدارس في مناطق حضرية وأخرى ريفية، ومدارس في مدن يقطنها سكان من العرب الفلسطينيين ومن اليهود معاً، ومدارس أخرى في مدن غالبية سكانها إما من العرب وإما من اليهود، ومدارس للبدو تمثل جزءاً من نظام التعليم العربي، في شمال إسرائيل وفي جنوبها، وفي مجتمعات معترف بها وأخرى غير معترف بها، ومدارس يهودية في المدن الصغرى التي تقام بها توسعات جديدة لاستيعاب أعداد كبيرة من السكان المهاجرين.

في هذه المدارس أجرينا مقابلات مع التلاميذ والمدرسين (من بينهم مدرسون للغات العربية والعبرية والإنجليزية ومدرسو التربية الخاصة والجغرافيا والتاريخ ومواد التأهيل المهني)، والمديرين ومدربي التربية الرياضية وأخصائيي علاج عيوب النطق وأخصائيي علاج عسر القراءة والأخصائيين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين. وشملت المقابلات صبية وفتيات من بينهم رؤساء الاتحادات الطلابية ووموسيقيين وطلاب معاقين. وتفقدنا الفصول وغرف المدرسين والمكاتب ودورات المياه والمكتبات والملاعب وقاعات التربية الرياضية ومختبرات العلوم والكمبيوتر وقاعات الرسم والتمثيل واستديوهات الإنتاج، متى وجدت. كما أجرينا مقابلات مع الآباء والمدرسين والتلاميذ خارج محيط المدرسة وأجرينا مقابلات مع طلاب جامعيين من البدو سألناهم فيها عن دراستهم في المرحلة قبل الجامعية.

وقد غيرنا أسماء كل التلاميذ بغرض حماية خصوصيتهم، حيث طلب معظم المدرسين والإداريين عدم الكشف عن شخصياتهم، كما طلب مدير والمدارس العربية التي زرناها عدم الإفصاح عن أسماء مدارسهم.

وفي وزارة التعليم قمنا بإجراء مقابلات مع المسؤولين عن التعليم في المدارس العربية، ومن بينهم رئيس إدارة التعليم العربي، ومدير المناهج العربية، ومفتشو المواد التي يقتصر تدريسها على النظام

العربي، وتتضمن التاريخ العربي واللغة العربية والأدب العربي. كما تحدثنا مع بعض العاملين في إدارة الاقتصاديات والموازنة والأمانة التربوية بالوزارة ورؤساء مكاتب المنطقة التعليمية في كل من حيفا والناصرية، ومع المسؤول المحلي عن التعليم في بئر سبع. وبالإضافة إلى ذلك، التقينا مع عدد من الباحثين في مجال التعليم في المكتب المركزي للإحصائيات بإسرائيل²³ وعدد من العاملين من العرب الفلسطينيين ومن اليهود في العديد من المنظمات غير الحكومية.

في أثناء العام الدراسي 1999-2000، كان عدد المدارس الابتدائية والثانوية في إسرائيل 3407 مدرسة، أي أن المدارس الست والعشرين التي زرناها لم تكن تمثل عينة بالمعنى العلمي على الرغم من أننا حاولنا زيارة مدارس في مناطق متعددة وعلى مستويات مختلفة. وبناء على ذلك فقد حاولنا قدر الإمكان استكمال المعلومات التي حصلنا عليها بطريق الملاحظة والمقابلات المباشرة بالبيانات الإحصائية المأخوذة أساساً من وزارة التعليم والمكتب المركزي للإحصائيات في حالة إيراد معلومات على المستوى الوطني. وعندما كنا نجد تعارضاً بين البيانات المأخوذة من مصادر متعددة فقد أشرنا إلى ذلك في هوامش التقرير، وجدير بالذكر أن منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" استخدمت أحدث البيانات المتاحة في وقت كتابة هذا التقرير. وفي بعض الحالات كانت البيانات الإحصائية تشمل المدارس الواقعة في القدس الشرقية التي تخضع لإشراف وزارة التعليم وتديرها وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين؛ أما عندما تستبعد البيانات القدس الشرقية بصورة واضحة فإننا نشير أيضاً إلى ذلك في الهوامش.²⁵

ومن بين جميع المدارس العربية نجد أن أسوأها حالاً هي مدارس البدو الذين يعيشون في منطقة النقب، وخصوصاً في القرى غير المعترف بها، وذلك بكافة المقاييس المذكورة بالتفصيل في هذا التقرير.²⁶ فنظراً لقلّة عدد البدو - حيث يوجد أقل من 2100 تلميذ في الصف الواحد²⁷ - فإن حقيقة أوضاعهم تتوه في ثنايا البيانات الخاصة بالسكان العرب الفلسطينيين عموماً؛ ومن ثم فحيثما وجدنا أي بيانات متاحة عن بدو النقب فقد أبرزناها في هذا التقرير.

ويلاحظ أن هذا التقرير لا يتناول التمييز ضد اليهود السفارد أو المزراحيين أو الإثيوبيين، ولا يتناول أيضاً التمييز في المرحلة الجامعية أو جوانب التمييز المقترصة على القدس الشرقية.²⁸

المصطلحات

تتسم المصطلحات المتعلقة بالمواطنين العرب في إسرائيل بأنها مسيئة إلى حد كبير؛ حيث نجد أن الأفراد يندون بصورة متزايدة تعبير "العرب الإسرائيليين" الذي تستخدمه الحكومة الإسرائيلية، ويؤثرون تعبير "العرب الفلسطينيين".²⁹ وكثير من الدروز والبدو في إسرائيل، وليس جميعهم، يصفون أنفسهم بأنهم عرب فلسطينيون أو يستخدمون صيغاً عديدة مغايرة لهذا التعبير.³⁰ وعندما يشير التقرير إشارة جماعية لهؤلاء الأشخاص، فإنه يستخدم عبارة "المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل" أو "العرب الفلسطينيين" لأن تلك هي الصورة التي استخدمها معظم من أجرينا مقابلات معهم لتقديم أنفسهم. ولكن ينبغي أن نلاحظ أن ليس كل فرد من أصل عربي ممن أجرينا مقابلات معهم قدموا أنفسهم على أنهم فلسطينيون، بل إن بعضهم رفض هذا المصطلح رفضاً باتاً.

ويشار في هذا التقرير إلى المدارس على أنها "يهودية" أو "عربية"، ويلاحظ أن هذين المصطلحين يتناسبان مع ما يسمى "بالمدارس العبرية" و"المدارس العربية" في كل المطبوعات الحكومية الصادرة بالإنجليزية وفي كثير من المصادر الأخرى. وقد استخدمت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" لفظ "يهودية" لأنه من الترجمات الصحيحة للكلمة العبرية المستخدمة للإشارة إلى تلك المدارس، ولأنه يقابل لفظ "عربية". كما استخدمنا تعبير "المدارس العربية" و"التعليم العربي" لأن هذين هما المصطلحان اللذان استخدمهما كل من أجرينا مقابلات معهم سواء من العرب الفلسطينيين أو من اليهود.

ثانياً: توصيات

ينبغي على الحكومة الإسرائيلية أن تعترف بأن التمييز ضد المواطنين العرب الفلسطينيين كان ولا يزال يمثل مشكلة اجتماعية وسياسية كبرى في النظام التعليمي الإسرائيلي. وينبغي على الحكومة أن تعمل على تعزيز المشاركة العربية الفلسطينية بصورة يمكن قياسها في جميع جوانب اتخاذ القرار بشأن السياسات والموارد التعليمية.

توصيات للكنيسيت

- تعديل الفقرة 3ب(أ) من الباب الثاني من قانون التعليم الإلزامي والمادة 5(أ) من قانون حقوق التلميذ لتحريم التمييز من جانب الحكومة الوطنية بالإضافة إلى السلطات والمؤسسات التعليمية المحلية.
- توفير تمويل كامل في الخطط السنوية الحالية الموضوعة وفقاً لقانون الموازنة بقصد معالجة أوجه القصور في التعليم العربي. وفي حالة وجود عيوب في الخطط الحالية، يجب تخصيص التمويل اللازم لمعالجتها.

توصيات لوزارة التعليم

توصيات عامة

- اعتماد سياسة مكتوبة والإعلان عنها لتحقيق المساواة وتحريم التمييز على أساس الديانة أو العنصر أو العرق أو النوع تحريماً صريحاً. ويجب أن تطالب هذه السياسة بتخصيص جميع برامج وموارد وزارة التعليم لصالح جميع المدارس، يهودية كانت أم عربية، على أساس معايير تخلو من التمييز، وتهدف حينها أمكن إلى معالجة التمييز الذي حدث في الماضي. وينبغي تنفيذ هذه السياسة فوراً وليس على مراحل متدرجة.
- إعادة هيكلة الاعتمادات الحالية لموارد وزارة التعليم (بما في ذلك تمويل التدريس وبرامج الإثراء والبرامج العلاجية) حتى يمكن تمويل المدارس اليهودية والعربية على أساس يخلو من التمييز. وعند تخصيص الموارد لجميع الأطفال يجب أن يحصل الأطفال الفلسطينيين كحد أدنى على مخصصات تتناسب مع نسبتهم في تعداد السكان.
- المساواة بين متوسط حجم الفصول، ونسبة المدرسين إلى الطلبة في المدارس اليهودية والعربية.
- تخصيص اعتمادات إضافية لسد الفجوة بين التعليم اليهودي والتعليم العربي في جميع المجالات، بما في ذلك الحالة المادية لأبنية المدارس، وتوفير المكتبات والمختبرات والمرافق الترفيهية، وتوافر الحضانات والتأهيل المهني والتربية الخاصة وتدريب المدرسين.
- جمع البيانات ونشرها بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصائيات في إسرائيل عن إجمالي الإنفاق على التعليم العربي واليهودي حسب القطاع، بالإضافة إلى الإنفاق على الجوانب الفردية للتعليم حسب القطاع، حتى يتسنى تقييم المساواة في توزيع الموارد ومتابعتها بدقة.

- دعم استقلال نظام التعليم العربي أسوة بالتعليم الديني الرسمي والتعليم الأوثودوكسي المتشدد والتعليم في المزارع الجماعية الإسرائيلية (الكيوتس).
- رفع حجم تمثيل العرب الفلسطينيين ومشاركتهم فوراً في كل جوانب العمل في وزارة التعليم وخصوصاً على المستويات العليا.
- الاستجابة للطلب الذي تقدم به مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بخصوص تنفيذ إسرائيل للاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم.
- دعوة ك. توماتشيفسكي، المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم بالأمم المتحدة، لزيارة إسرائيل لتقييم أعمال الحق في التعليم، وعلى وجه الخصوص تقييم مسألة التمييز ضد المواطنين العرب الفلسطينيين.

الإنفاق على أساس الاحتياجات

- تقييم احتياجات الأطفال من اليهود والعرب الفلسطينيين، بالإضافة إلى احتياجات المدارس اليهودية والعربية بنفس المقاييس، وإلغاء استخدام القياسات التي تجور على مصلحة المجتمعات العربية الفلسطينية في توزيع الموارد التعليمية، مثل قائمة الأولويات الوطنية.
- تقليص مسألة التقدير إلى الحد الأدنى في تخصيص البرامج التكميلية، وزيادة الرقابة لضمان التوزيع المتساوي لكل البرامج بمشاركة كاملة من العاملين من العرب الفلسطينيين في الحقل التعليمي. وينبغي بصفة خاصة توفير برامج الإثراء التعليمي والبرامج العلاجية، مثل برامج الإعداد لامتحانات القبول في الجامعة واختبارات القياس النفسي، وبرامج مكافحة التسرب من الدراسة، بالتساوي بين المدارس العربية واليهودية.

المرافق المادية

- تشييد كل الفصول المطلوبة، بما في ذلك 2500 فصل قدرت "لجنة المتابعة المعنية بالتعليم العربي" أنها مطلوبة في قطاع التعليم العربي، ونقل الفصول من الغرف والأبنية المستأجرة، وإحلال أو إصلاح الأبنية التي تشكل خطورة على التلاميذ.
- وضع وتنفيذ خطة لإنشاء وتقييم الفصول المطلوبة في المدارس العربية كل عام، حسب المعايير المستخدمة في المدارس اليهودية. ويجب أن تغطي هذه الخطة الفصول العادية إلى جانب فصول التربية الخاصة.
- بناء مدارس جديدة في المناطق التي يضطر فيها الأطفال حالياً إلى السفر مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مدرسة لهم، بصرف النظر عن موقف الحكومة من الوضع القانوني لإقامة آبائهم.
- بناء مرافق مساعدة تتضمن المكتبات ومختبرات العلوم والكمبيوتر والمرافق الرياضية في المدارس العربية حتى تصل إلى نفس المستوى الذي تتميز به المدارس اليهودية، واشتراط تحقيق مستويات معينة من الجودة في هذه المرافق، وضمان أن يتسم هذا المستوى بالكفاية والتعادل بين النظامين من حيث الجودة، بما في ذلك الكتب في المكتبات والأجهزة العلمية والرياضية. وبعد أن تصل المدارس العربية إلى نفس مستوى

المدارس اليهودية ينبغي تخصيص أي اعتمادات جديدة لتمويل عمليات التشييد والصيانة بالتساوي بين المدارس العربية واليهودية.

الخدمات الاجتماعية المدرسية

- توفير الخدمات الاجتماعية، مثل تقديم الإرشاد وخدمات التربية الخاصة والرعاية الطبية والأخصائيين المعنيين بمعالجة هروب التلاميذ من الدراسة، على قدم المساواة مع المدارس اليهودية.
- في حالة وجود نقص في الأخصائيين المدربين الناطقين بالعربية، مثل الأخصائيين النفسيين وأخصائيي معالجة عيوب النطق، ينبغي توفير فرص إجراء المزيد من التدريب والتوعية والإعلان عن هذه الفرص.

التعليم المهني/التقني

- تهيئة كل المدارس الحالية، العربية واليهودية، لتقديم التعليم التقني المتطور إلى جانب فصول التأهيل المهني التقليدية.
- مطالبة الجهات الخاصة التي تتعاقد معها وزارة التعليم بتوفير الفرص المتساوية للتلاميذ من العرب الفلسطينيين ومن اليهود للالتحاق بالتعليم المهني والتقني، وجمع ونشر البيانات عن مدى التزام هذه الجهات في هذا الصدد.

المناهج

- ضمان توفير المناهج والمواد المطلوبة لتدريسها باللغة العربية في جميع المقررات وعلى كل المستويات بما في ذلك التربية الخاصة.
- تحقيق المساواة في تخصيص الموارد لتطوير المناهج لكل من المدارس اليهودية والعربية.
- العمل النشط على زيادة المشاركة العربية الفلسطينية في تطوير المناهج في جميع المواد بما في ذلك المناهج المشتركة.
- وضع مناهج جديدة باللغتين العبرية والعربية في آن واحد، وتطبيق المناهج بنفس الوتيرة حتى لا يتأخر التلاميذ العرب الفلسطينيون عن غيرهم.
- حذف المفاهيم النمطية والتصوير السلبي للعرب الفلسطينيين من جميع المناهج.
- زيادة جرعة المواد الخاصة بالتاريخ والهوية الثقافية للعرب الفلسطينيين في جميع المناهج.

روضات الأطفال

- بناء حضانات في كل المجتمعات العربية الفلسطينية التي تفتقر إليها، بما فيها القرى غير المعترف بها.

- الاهتمام على وجه التحديد بتغيير الأمر الخاص بإنشاء روضات الأطفال الحرة والإلزامية للأطفال في سن الثالثة والرابعة بحيث يشمل الأحياء العربية الفلسطينية على قدم المساواة مع المناطق اليهودية، على أن يؤخذ بعين الاعتبار انخفاض نسبة الحضور بين الأطفال العرب الفلسطينيين، وأن نسبة المجتمعات العربية الفلسطينية التي بها روضات أطفال أقل من نسبة المجتمعات اليهودية ذات الحضانات. كما يجب إضافة المدن البدوية السبع الصغرى المعترف بها في النقب إلى القائمة فوراً.
- زيادة فرص التدريب لمعلمي روضات الأطفال من العرب الفلسطينيين.

التربية الخاصة

- توفير الموارد والتمويل لدمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في النظامين التعليميين العربي واليهودي حسب نسب الإعاقة في كل من القطاعين، وضمان وصول خدمات التربية الخاصة إلى كل الأطفال الذين يحتاجون إليها.
- إنشاء فصول أو مدارس عربية إضافية للتربية الخاصة حيثما تنشأ الحاجة إليها.
- تهيئة مدارس التربية الخاصة اليهودية لملاءمة احتياجات الأطفال العرب الفلسطينيين الذين يذهبون إليها بمشاركة كاملة من المعلمين والآباء الطلبة من العرب الفلسطينيين حتى يتسنى تحقيق هذا الهدف.
- تدريب المزيد من أخصائيي معالجة عيوب النطق من العرب الفلسطينيين.

تدريب المدرسين

- تخصيص موارد إضافية لتقديم دورات تدريبية تشيخية للمدرسين العرب الفلسطينيين.
- عقد مزيد من الدورات التدريبية للمدرسين في المدارس العربية أو على مقربة منها بالتشاور مع نقابات المعلمين وبمشاركة عربية فلسطينية.
- توفير مزيد من التدريب على أساليب التدريس على وجه الخصوص.
- تقديم حوافز على قدم المساواة لكل من المدرسين اليهود والعرب الفلسطينيين الذين يدرسون في مناطق تزيد الوزارة جذب مزيد من المدرسين إليها، مثل المناطق ذات الأولوية الوطنية والمجتمعات البدوية في النقب.

توصيات للحكومات المحلية

- إنفاق كل الأموال المقدمة من وزارة التعليم على جوانب التعليم حسب أوجه الإنفاق المعتمدة لها.
- إعطاء أولوية لبناء الحضانات.

توصيات للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

- وضع جدول زمني للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم لتقديم تقارير دورية حسبما تنص المادة 7 من الاتفاقية.

- وضع توصيات حسبما تنص المادة 6 من الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم "التحديد التدابير التي تتخذ لمكافحة شتى صور التمييز في التعليم وبغية كفالة تكافؤ الفرص والمعاملة في مجال التعليم".

الهوامش

1- مقابلة أجرتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" في لقية (ضاحية بدوية معترف بها رسمياً) في 14 ديسمبر/كانون الأول 2000.

2- مقابلة أجرتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" في قرية في منطقة "المنثلث" في 6 ديسمبر/كانون الأول 2000.

3- مقابلة أجرتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" في إسرائيل في 11 ديسمبر/كانون الأول 2000.

4- مقابلة أجرتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" في الناصرة في 8 ديسمبر/كانون الأول 2000.

5- مقابلة أجرتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" في إسرائيل في 9 ديسمبر/كانون الأول 2000.

6- اليهود الأشكناز هم اليهود الذين ترجع أصولهم إلى أوروبا الشرقية، أما اليهود السفارد فينحدرون من اليهود الذين أخرجوا من أسبانيا والبرتغال في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ثم استقر بهم المقام في منطقة حوض البحر المتوسط والبلقان وبعض المناطق الأخرى. أما اليهود المزراحيون فهم اليهود الشرقيون بالمعنى الحرفي أو يهود الشرق الأوسط.

7- انظر "التمييز ضد القطاع غير اليهودي في تخصيص الموارد لتطوير التعليم"، تأليف سوريل كاهان وياكوف يلينيك:

Sorrell Kahan and Yakov Yeleneck, Hebrew University, "Discrimination Against the Non-Jewish Sector in the Allocation of Resources for Educational Development (Hebrew)," 2000.

8- التقرير الدوري الأولي لدولة إسرائيل عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل الصادر عن وزارة العدل، ووزارة الخارجية لدولة إسرائيل، في 20 فبراير/شباط 2001. ص 307.
Initial Periodic Report of the State of Israel Concerning the Implementation of the Convention on the Rights of the Child (CRC).

9- انظر "دروس ليفنات"، بقلم ألين فيشر، صحيفة جيزوراليم بوست، 19 يونيو/حزيران 2001.

Allyn Fisher-Ilan, "Livnat's Lessons," *Jerusalem Post*, June 19, 2001.

10- "مسؤول إسرائيلي يهين البدو" بقلم روبي بيرمان:

Robby Berman, "Israeli Official Slurs Beouins" *Jewish Week*, July 20, 2001.

في وقت لاحق اعتذر شوحات عما قاله مشيراً إلى أنه استخدم تعبير "متعطشون للدماء" للإشارة إلى مجموعة صغيرة فقط من البدو لا غير. انظر "مدير المدارس البدوية يعتذر عن الإهانة العنصرية"، بقلم ريلي ساعر في صحيفة هآرتس اليومية (الطبعة الإنجليزية) بتاريخ 17 أغسطس/آب 2001:

Relly Sa'ar, "Bedouin Schools Chief Apologizes for Racial Slur," *Ha'aretz Daily Newspaper (English Edition)* (Israel), August 17, 2001.

11- انظر مثلاً الجزء الخاص بإسرائيل في التقرير الأولي للدول الأعضاء المزمع إصداره في عام 1993، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة (من الفقرة 788 إلى الفقرة 791، والفقرة 843):

U.N. Human Rights Committee, *Initial Report of States Parties Due in 1993: Israel*, paras. 788-791, 843, U.N. Doc. CCPR/C/81/Add.13 (April 9, 1998).

وحيث أن إسرائيل طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد كان عليها أن تقدم هذا التقرير للجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وهي اللجنة المسؤولة عن تلقي تقارير الدول الأطراف والتعليق عليها والمسؤولة عن تفسير أحكام هذا العهد.

12- مقابلة أجرتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" مع يانير ليفين نائب المدير العام ورئيس فرع العلاقات الدولية بوزارة التعليم، القدس في 19 ديسمبر/كانون الأول 2000.

13- مقابلة أجرتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" مع دافنا جولان التي كانت في ذلك الوقت رئيسة "لجنة سد الفجوة" بالأمانة التربوية بوزارة التعليم. القدس في 20 ديسمبر/كانون الأول 2000. وكانت وزارة التعليم قد أنشأت لجنة سد الفجوة في أواخر عام 1999 للنظر أساساً في الثغرات القائمة فيما بين السكان اليهود. وقد تركت د. جولان الوزارة في ربيع عام 2001، وفي وقت كتابة هذا التقرير كانت اللجنة متوقفة عن العمل.

14- على الرغم من ذلك تقول سبرينزاك "من المهم للدولة أن تقول إن (سد الفجوة) مهم لنا". مقابلة أجرتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" مع داليا سبرينزاك بإدارة الإحصائيات والموازنة بوزارة التعليم. القدس في 9 ديسمبر/كانون الأول 2000.

15- مقابلة أجرتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" في الناصرة في 6 ديسمبر/كانون الأول 2000.

16- في مطلع عام 2001 كان الفلسطينيون ("العرب") يمثلون نسبة 18.7% من سكان إسرائيل، بما فيها القدس الشرقية، وذلك حسب ما جاء في النشرة الشهرية الإحصائية للمكتب المركزي للإحصائيات بإسرائيل:

State of Israel Central Bureau of Statistics (CBS), "Table B/1 – Population, By Population Group," *Monthly Bulletin of Statistics*, vol. 52, April 2001.

وفي نهاية عام 1998، وهي أقرب سنة تتوفر عنها إحصائيات عن السكان موزعين حسب أعمارهم، بلغت نسبة الأطفال الفلسطينيين الذي تتراوح أعمارهم بين ثلاثة أعوام وسبعة عشر عاماً 24.1%:

State of Israel Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2000*, no.51, tables 2.1, 2.18.

وفي العام الدراسي 2000-2001 بلغ عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم في إسرائيل من مرحلة الحضانة حتى الصف الثاني عشر 1.606.000 طفل، منهم 356.000 بالمدارس العربية، و 1.250.000 بالمدارس اليهودية، وذلك حسب ما ورد في مصادر وزارة التعليم عن الطلبة الملتحقين بالتعليم العربي واليهودي في هذا العام:

Ministry of Education, "Students Enrolled in Jewish Education and Arab Education 2000/01."

17- يوجد حوالي ثلاثة آلاف فقط من الشراكسة في إسرائيل، يذهب أطفالهم إلى مدارس عربية ويهودية.

18- المكتب المركزي للإحصائيات:

CBS, *Statistical Abstract of Israel 2000*, table 2.1.

19- على الرغم من أن إسرائيل ليس لديها دستور رسمي، فإن لديها نوعاً من الدستور غير المكتوب يمثل قانوناً دستورياً ويتألف من سلسلة من القوانين الأساسية إلى جانب أحكام المحكمة الإسرائيلية العليا. وتتضمن القوانين الخاصة بالتعليم في إسرائيل قانون الدولة للتعليم (1953)، وقانون التعليم الإلزامي (1949)، وقانون حقوق التلاميذ (2000) وقانون التربية الخاصة (1988).

20- قانون الوصاية والأهلية القانونية، الجزء الثالث (1962).

21- قبل فترة قصيرة من قيام منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" بإجراء تحقيقاتها اندلعت مظاهرات في إسرائيل قتلت خلالها الشرطة الإسرائيلية ثلاثة عشر مواطناً عربياً فلسطينياً. انظر تقرير المنظمة عن التحقيق في الاستخدام غير المشروع للقوة في الضفة الغربية وقطاع غزة وشمالي إسرائيل:

Human Rights Watch, "Investigation into Unlawful Use of Force in the West Bank, Gaza Strip, and Northern Israel: October 4 through October 11," *A Human Rights Watch Report*, vol. 12, no. 3(E), October 2000.

وقد أغلقت المدارس في إسرائيل لمدة قصيرة إبان هذه الأحداث، ولكن عندما أجرت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" بحوثها في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول كانت الدراسة قد استؤنفت مرة ثانية.

22- تتولى شتى الكنائس إدارة المدارس التي تحصل على معظم تمويلها من وزارة التعليم التي تصنفها على أنها مدارس تبشيرية، بالإضافة إلى بعض المدارس اليهودية الأرثوذكسية المتشددة التي تصنف على أنها مدارس "معترف بها ولكنها غير رسمية".

23- المكتب المركزي للإحصائيات هو جهاز تابع للحكومة المركزية مكلف بجمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية عن السكان والاقتصاد والمجتمع في إسرائيل.

24- المكتب المركزي للإحصائيات:

CBS. *Statistical Abstract of Israel 2000*, table 22.7.

يتضمن هذا الرقم مدارس القدس الشرقية التي تديرها الحكومة الإسرائيلية ووكالة الأمم المتحدة لتشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

25- طبقاً لما تقوله وزارة التعليم، كان عدد البالغين من العمر سبعة عشر عاماً في القدس الشرقية 4.100 شخص في العام الدراسي 1999-2000. إلا أن الوزارة أفادت أيضاً أن نسبة

الملتحقين بالصف الثاني عشر كانت "صفر%"، وذلك في ص 5 من التقرير الإحصائي عن امتحان القبول بالجامعة المنشور على الإنترنت (والذي تم الاطلاع عليه يوم 10 مايو/أيار 2001):

Ministry of Education, "Statistics of the Matriculation Examination (*Bagrut*) 2000 Report," <http://222.netvision.net.il/bagrut.netunim2000.htm>.

26- على الرغم من أن بعض البدو يعيشون أيضاً في شمالي إسرائيل، فإن معظم البيانات الإحصائية المتعلقة بالتعليم متوافرة عن بدو النقب فقط.

27- وزارة التعليم:

Ministry of Education, "Statistics of the Matriculation Examination (*Bagrut*) 2000 Report," p.5.

28- تكتظ المدارس العربية التابعة لوزارة التعليم في القدس الشرقية بالتلاميذ، وليس بها متسع لكل الأطفال العرب الفلسطينيين المحتاجين إليها. ويقول جوزيف ألالو المستشار بمدينة القدس، وهو عضو بحزب "ميريتس"، إن هناك ما يتراوح بين أربعة آلاف وخمسة آلاف من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والثامنة عشر، ليس لهم مكان في المدارس الحكومية ولا يقدر على تحمل مصاريف التعليم في المدارس الخاصة ولا يذهبون إلى المدرسة مطلقاً:
Allyn Fisher-Illan, "East Jerusalem Arab Children Seek Admission into City Schools," *Jerusalem Post*, July 2, 2001.

29- في مسح أجراه معهد بحوث السلام في جبعات حاييفا عام 1999 عن موقف السكان العرب البالغين من دولة إسرائيل تبين أن 32.8% من الذين أجابوا عن أسئلة المسح قالوا إن تعبير "إسرائيلي" وصف "مناسب لهويتهم الذاتية".
Givat Haviva, "2001 Survey – Attitudes of the Arabs to the State of Israel."
وهذا المسح منشور على الإنترنت، وتم الاطلاع عليه في 30 مايو/أيار 2001، وعنوانه:
<http://www.dialogate.org.il/peace/publications.asp#academic>

30- في مسح أجري عام 1998 تبين أن 33% من أطفال بدو النقب في الصفين العاشر والحادي عشر وصفوا أنفسهم بأنهم "عرب فلسطينيون"، وأن 26% وصفوا أنفسهم بأنهم "عرب إسرائيليون"، وأن 15% وصفوا أنفسهم بأنهم "عرب"، وأن 14% وصفوا أنفسهم بأنهم "إسرائيليون فلسطينيون"، وأن 7% وصفوا أنفسهم بأنهم "فلسطينيون"، وأن 6% وصفوا أنفسهم بأنهم "إسرائيليون"، حسبما ورد في نشرة مركز الدراسات البدوية والتنمية:
Center for Bedouin Studies and Development, *Newsletter*, vol.2, Winter 1999, p.1.

